بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 17 يوليو 2019

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني متضمناً تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير لبنك الخليج من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد خضر
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	17 يوليو 2019
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A+" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A1" - تصنيف القوة المالية الأساسية:"**A-**" - تقييم مستوى الدعم الاستثنائي: "**مرتفع**"
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف** - احتمال كبير في الحصول على دعم كبير واستثنائي من حكومة دولة الكويت - رابع أكبر بنك في الكويت، مصحوب بشبكة فروع قوية - سلامة مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض بالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في الربع الأول من 2019. - وضع جيد للسيولة المدعومة بقاعدة كبيرة من ودائع العملاء وكمية جيدة من الأصول السائلة - قوة نسب كفاية رأس المال وارتفاع النسبة في الشريحة الأولى
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل والمدى القصير في المرتبة " a-" و المرتبة "A1" على التوالي - تثبيت النظرة المستقبلية عند "مستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	النظرة المستقبلية المرتبطة بتصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: **مستقرة** النظرة المستقبلية المرتبطة بالتصنيف الائتماني القائم بذاته: **مستقرة**

بنك الخليج
GULF BANK

ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	**ترجمة الملخص التنفيذي:** قامت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل وعلى المدى القصير لبنك الخليج عند "A+" و "A1" على التوالي. وفي نفس الوقت أسندت الوكالة للبنك المرتبة "A-" للتصنيف الائتماني القائم بذاته والمرتبة "a-" لتصنيف القوة المالية الأساسي، و"مرتفع" لتقييم مستوى الدعم الاستثنائي. أما النظرة المستقبلية لتصنيفات كل من العملة الأجنبية والتصنيف القائم بذاته للبنك فكانت "مستقرة". هذا، وقد قامت الوكالة بإسناد تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل أعلى بدرجتين من التصنيف القائم بذاته لتعكس الاحتمال الكبير بحصول البنك على دعم استثنائي كبير من دولة الكويت في حال وقوع البنك في ضائقة مالية. ويعود ذلك لكون بنك الخليج من ضمن البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية وكذلك السجل الحافل لدولة الكويت في توفير الدعم للبنوك الكويتية في وقت الحاجة إضافة إلى وجود ضمانات حكومية على جميع ودائع العملاء في الكويت، والقدرة المالية الكبيرة لحكومة الكويت في تقديم الدعم والذي يؤكده التصنيف الائتماني السيادي للدولة في المرتبة " AA-/A1+"، والنظرة المستقبلية المستقرة. وتتمثل قوة بنك الخليج بشكل أساسي في تواجده الراسخ في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد وذلك من خلال شبكة فروعه الكبيرة. وكذلك فإن اتباع البنك لنموذج عالمي في إدارة الخدمات المصرفية ولاستراتيجيات فعالة قد ساهم في حفاظ البنك على حصته في السوق مما نتج عنه أرباحاً جيدة في مجالات العمل المختلفة. وقد حققت مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض لدى بنك الخليج نتائجاً جيدة حيث استمرت في التحسن خلال السنوات القليلة الماضية. وبالرغم من ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة في الربع الأول من العام 2019 إلا أن أصول البنك قد حافظت على جودتها. هذا، وبشكل غياب الإفصاح عن قروض المرحلة الثانية عائقاً أمام التقييم المستقبلي السليم لجودة الأصول الناتجة عن القروض. وبالرغم من ذلك، هناك درجة كبيرة من

الاطمئنان نظراً للمعايير السليمة التي يتبعها البنك في منح القروض وكذلك قوته في إدارة المخاطر. كما إن نسبة تغطية احتياطي خسائر القروض والمراكز الجيدة لنسب كفاية رأس المال تعتبر عوامل دعم قوية لقدرة بنك الخليج على امتصاص خسائر مستقبلية محتملة ناتجة عن القروض.

ومن نقاط القوة الرئيسية الأخرى للبنك أن هناك قاعدة راسخة من ودائع العملاء تشمل ودائع مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية. وكذلك فإن المستويات المرتفعة من قاعدة الودائع التي توفرها الحسابات الجارية وحسابات التوفير تستمر في المساهمة بتكلفة أقل بكثير من تكلفة الأموال لدى البنوك الأخرى. ومن خلال احتفاظ البنك بمجموعة كبيرة من الأوراق المالية الاستثمارية وحيازته على مجموعة كبيرة من سندات الخزينة وسندات بنك الكويت المركزي، فقد تمكن من الحفاظ على مصدات جيدة من السيولة حيث جاءت نسبة تغطية السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المطلوب في العام 2018. وقد شهدت السيولة لدى البنك بعض الإنكماش في الأشهر الثلاث الأولى من العام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض قاعدة ودائع العملاء ولكن المؤشرات الرئيسية حافظت على مستوياتها المريحة.

وبالنسبة للنظرة المستقبلية المرافقة لكل من تصنيف العملة الأجنبية والتصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك فقد كانت "مستقرة" مما يشير إلى احتمال أن تبقى تصنيفات بنك الخليج كما هي على مدار الـ12 شهراً المقبلة. ولا توجد حالياً أية عوامل تدل على أي تغيير محتمل في النظرة المستقبلية للبنك.